



الأمم المتحدة

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

الملحق رقم 36



الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان



الأمم المتحدة • نيويورك، 2022

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 1020-3710

المحتويات

الصفحة	الفصل
4	الأول - مقدمة
6	الثاني - أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
6	ألف - الآليات الدولية لحقوق الإنسان
8	باء - التنمية
12	جيم - السلام والأمن
15	دال - عدم التمييز
18	هاء - المساواة
20	واو - المشاركة
22	الثالث - التنظيم والإدارة
23	الرابع - الاستنتاجات

الفصل الأول

مقدمة

- 1 - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 141/48 وهو يتضمن لمحة عامة عن أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2022. ويسلط التقرير الضوء على الأنشطة المنفذة في إطار الأولويات المواضيعية الواردة في الخطة الإدارية للمفوضية للفترة 2022-2023⁽¹⁾. وينبغي قراءة هذا التقرير مقترناً بالتقرير السنوي الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/50/4)، ويتضمن التقرير لمحة عامة عن أنشطة المفوضية في الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 15 آذار/مارس 2022.
- 2 - وكان للمفوضية، حتى 30 حزيران/يونيه 2022، وجود ميداني في مجال حقوق الإنسان في 103 موقعا في جميع أنحاء العالم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت المفوضية السامية ببعثات إلى أفغانستان والبوسنة والهرسك والصين. وزارت المفوضية السامية ونائبة المفوضية السامية والأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان بروكسل للتواصل مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي. وزارت الأمانة العامة المساعدة جنوب السودان وأديس أبابا للتواصل مع مسؤولي الاتحاد الأفريقي. ورغم التحديات المستمرة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تمكنت المفوضية من الوفاء بولايتها. وقد سمح تخفيف التدابير الرامية إلى مكافحة الجائحة في العديد من البلدان مؤخرا أن تستأنف المفوضية السامية لحقوق الإنسان إيفاد البعثات الميدانية، وتنفيذ الأنشطة بالحضور الشخصي، ورصد حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة التقنية، ودعم بناء القدرات.
- 3 - وعلى خلفية النزاع الجاري في أوكرانيا، الذي هيمن على جدول الأعمال الدولي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية تنفيذ ولايتها بنشاط، بما في ذلك من خلال تنفيذ أنشطة الرصد والإبلاغ في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، ومن بينها إثيوبيا، وأوكرانيا، والسودان، وكولومبيا، وميانمار، واليمن، ومن خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وإذكاء الوعي والدعوة.
- 4 - وواصلت المفوضية تعزيز تنفيذ نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان، مشددة على المسؤولية عن حقوق الإنسان على نطاق المنظومة وعلى أهمية ضمان إدماج حقوق الإنسان على الصعيد القطري. وقد جمعت المبادرة منظمات منظومة الأمم المتحدة في المجالات المواضيعية السبعة⁽²⁾ وواصلت توليد التزام حقيقي عبر جميع الكيانات، التي طورت الأدوات والتوجيهات وأنشطة الدعوة بهدف تعزيز اتساق السياسات وتضافر الجهود على نطاق المنظومة، بما في ذلك على الصعيد القطري.
- 5 - وعلى غرار دعوة الأمين العام إلى إبرام عقد اجتماعي جديد، عملت المفوضية السامية لحقوق الإنسان كداعية إلى توفير الحماية الاجتماعية الشاملة وحصول الجميع على الرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، وداعية إلى إدارة الديون وتخفيف أعبائها وإيجاد الحيز المالي اللازم للحفاظ

(1) متاح عبر الرابط التالي: www.ohchr.org/sites/default/files/2022-05/OMP-2022-2023.pdf.

(2) المجالات المواضيعية هي: الحقوق وهي في صميم التنمية المستدامة؛ والحقوق الواجبة في أوقات الأزمات؛ والمساواة بين الجنسين ومساواة المرأة بالرجل في الحقوق؛ والمشاركة العامة والحيز المدني؛ وحقوق الأجيال المقبلة، ولا سيما العدالة المناخية؛ والحقوق التي هي في صميم العمل الجماعي؛ والمجالات الجديدة لحقوق الإنسان.

على الخدمات الأساسية للناس (انظر A/HRC/50/4). وواصلت المفوضية أيضا العمل مع الحكومات والجهات المعنية صاحبة المصلحة في الترويج لإدماج حقوق الإنسان في الإصلاحات القانونية الوطنية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المشورة بهذا الشأن، وذلك بغية المساعدة في التصدي لأوجه عدم المساواة ومعالجة الثغرات في مجال حقوق الإنسان في إطار الجهود الرامية إلى البناء بشكل أفضل في أعقاب جائحة كوفيد-19.

الفصل الثاني

أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

ألف - الآليات الدولية لحقوق الإنسان

1 - الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

6 - استأنفت الهيئات العشر المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان دوراتها بالحضور الشخصي في أيلول/سبتمبر 2021. وأسفرت التحديات التي واجهتها هذه الهيئات بسبب القيود المفروضة نتيجة جائحة كوفيد-19 إلى زيادة تراكم الأعمال. وفي 30 حزيران/يونيه 2022، كان هناك 426 تقريراً من تقارير الدول الأطراف، و 1 868 بلاغاً فردياً في انتظار أن تستعرضها اللجان المختصة. وارتفع عدد طلبات الإجراءات العاجلة التي سجلتها اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري ليصل إلى 1 513 طلباً في 30 حزيران/يونيه 2022. ومنذ كانون الثاني/يناير 2022، جرى تحديد مكان الأشخاص المختفين في 80 حالة من تلك الحالات، مما يؤكد أهمية هذه الإجراءات. وبدأت المفوضية السامية لحقوق الإنسان العمل على تحقيق التحول الرقمي المستدام، وأدخلت أدوات ملائمة للغرض المنشود منها تعطي الأولوية لتحديث التعامل مع الالتماسات والإجراءات العاجلة.

7 - وعقد رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أول اجتماع شخصي لهم منذ عام 2019 في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيه 2022 في نيويورك (انظر A/77/228). وتناولوا بعض التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الميسرين المشاركين بشأن تقرير عن عملية النظر في حالة نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة (A/75/601، المرفق)، واتفقوا على وضع جدول زمني للاستعراضات يمكن التنبؤ به مدته ثماني سنوات يشمل جميع إجراءات تقديم تقارير الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وجميع الدول الأطراف.

8 - وشارك أعضاء اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ثلاث مشاورات إقليمية في شباط/فبراير ونيسان/أبريل وأيار/مايو 2022، وفي مشاورة عالمية مع الأطفال في نيسان/أبريل 2022 من أجل إعداد مشروع تعليق عام بشأن التنمية المستدامة والمعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واعتمدت لجنة القضاء على التمييز العنصري بياناً بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتداعياتها في إطار الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

2 - مجلس حقوق الإنسان

9 - من خلال طرائق افتراضية ومختلطة، قدّمت المفوضية الدعم لمجلس حقوق الإنسان في عقد دورتين عاديتين، ومناقشة عاجلة واحدة، ودورة استثنائية بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا بسبب العدوان الروسي⁽³⁾. ودعمت المفوضية الجهود التي يبذلها رئيس مجلس حقوق الإنسان لتنفيذ تدابير الكفاءة القائمة واستعراض التدابير الاستثنائية التي اعتمدها المجلس وطبقها خلال جائحة كوفيد-19.

(3) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان S-34/1.

10 - ويسر صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان مشاركة 11 مندوبًا (أربع نساء وسبعة رجال). وفي حزيران/يونيه 2022، استؤنفت الدورات التعريفية بالحضور الشخصي مع سفر المندوبين إلى جنيف للمشاركة في الدورة الخمسين للمجلس.

11 - وواصلت المفوضية تقديم الدعم للولايات المتعلقة بالمساءلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بإثيوبيا، وإسرائيل، وأوكرانيا، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وسري لانكا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وليبيا، وميانمار، ونيكاراغوا، فضلًا عن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية⁽⁴⁾.

3 - الاستعراض الدوري الشامل

12 - دعمت المفوضية اعتماد المجلس لنتائج الاستعراض الدوري الشامل في شهري آذار/مارس وحزيران/يونيه 2022، وعقد دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وأيار/مايو 2022. ويسرت مشاركة 25 دولة عضوًا في الإجراءات من خلال صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل⁽⁵⁾. وساعدت المفوضية الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التقارير للاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك في إثيوبيا، وإكوادور، وأوروغواي، وأوزبكستان، والبرازيل، وبليز، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتركمانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال، وطاجيكستان، وفييت نام، وكابو فيردي، والكاميرون.

4 - الإجراءات الخاصة

13 - قُدمت المفوضية الدعم من أجل إشراك 58 من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان واللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة في مختلف عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بشأن السلام والأمن، وبناء السلام والوقاية، وفيما يتعلق بالنداء للعمل من أجل حقوق الإنسان وخططنا المشتركة. وقدمت المفوضية الدعم للمكلفين بولايات من أجل استئناف جميع الأنشطة الصادر بها تكليف بالحضور الشخصي، ولا سيما الزيارات القطرية. وكذلك قدمت المفوضية الدعم فيما يتصل بالإجراءات الخاصة لإرسال 336 رسالة والقيام بـ 24 زيارة قطرية. وقدمت المفوضية الدعم إلى لجنة التنسيق، بما في ذلك من أجل عقد اجتماع لمدة أسبوع واحد في جنيف وآخر لمدة أسبوع واحد في نيويورك للعمل مع كيانات الأمم المتحدة عبر ركائز الأمم المتحدة الثلاث. وعملت المفوضية من أجل إنكاء الوعي بأثر الإجراءات الخاصة في التقرير السنوي المقدم إلى المجلس في دورته التاسعة والأربعين، الذي بين إنجازات نظام الإجراءات الخاصة في عام 2021، وتضمّن الحقائق والأرقام ذات الصلة

(4) انظر www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-is.

(5) إسواتيني، وأنتيغوا وبربودا، وأوغندا، وأيرلندا، وآيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وتيمور - ليشتي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، وزمبابوي، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسودان، وسورينام، وطاجيكستان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وليتوانيا، وهاتي، وهنغاريا، واليونان.

(A/HRC/49/82) و (A/HRC/49/82/Add.1)، فضلا عن تقرير الأمين العام عن توصيات واستنتاجات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في عام 2021 (A/HRC/49/26).

5 - متابعة عمل آليات حقوق الإنسان

14 - قَدِّمَت المفوضية الدعم للدول الأعضاء في إنشاء وتعزيز آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة، بما في ذلك في إكوادور، وتوغو، وجزر البهاما، وجزر القمر، وصربيا، والفلبين، وكازاخستان، وكيريباس، وماليزيا، ومقدونيا الشمالية. وأعدت المفوضية تصميم قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات، وهي أداة تساعد الدول الأعضاء على إدارة وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات وتيسير إعداد التقارير. وسيبدأ العمل بالنسخة المعاد تصميمها في عام 2022.

15 - واستمر التعاون مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة لإدماج توصيات آليات حقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال مذكرة توجيهية عملية موجهة إلى رؤساء كيانات الأمم المتحدة معنونة "تعظيم الاستفادة من الاستعراض الدوري الشامل على الصعيد القطري"، وهي متاحة بجميع اللغات، ومن مستودع جديد لممارسات الأمم المتحدة الجيدة بشأن السبل التي يدعم من خلالها الاستعراض الدوري الشامل التنمية المستدامة، اشتركت في إعداده المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعززت المفوضية، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، قدرات أعضاء البرلمان على المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

16 - ونفذت المفوضية أنشطة لتعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء البرلمان ومنظمات المجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك في إثيوبيا، وإكوادور، وأوروغواي، وأوزبكستان، والبرازيل، وبليز، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتركمانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال، وطاجيكستان، وفييت نام، وكابو فيردي، والكاميرون. وقد صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل الدعم لأنشطة التعاون التقني في 19 دولة عضوا.

6 - الصناديق الإنسانية

17 - في إطار الدعوة إلى تقديم الطلبات لعام 2022، قدّم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرّق المعاصرة وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، على التوالي، منحا سنوية لـ 43 مشروعا لمساعدة 13 012 ضحية في 33 دولة عضوا و 184 مشروعا لمساعدة 46 600 ضحية في 92 دولة عضوا.

باء - التنمية

1 - خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

18 - في سياق الانتكاسات الناجمة عن كوفيد-19 والتي تفاقت بسبب آثار النزاع في أوكرانيا، زادت المفوضية من أنشطة المشورة التي تركز على البلدان وذلك من أجل تعزيز إدماج حقوق الإنسان والنهج القائمة على حقوق الإنسان في السياسات الإنمائية بغية دعم تحقيق خطة عام 2030. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2022، دعمت المفوضية الوجود الميداني للأمم المتحدة بتحليلات وسياسات

بشأن حقوق الإنسان لفائدة 26 تحليلاً قظرياً مشتركاً وعمليات أظُر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بهدف تحقيق تعافٍ أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً⁽⁶⁾.

19 - ووضعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان والشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قائمة مرجعية بشأن نهج قائم على حقوق الإنسان للاستجابة الاقتصادية لكوفيد-19 والتعافي لفائدة المؤسسات الوطنية الأوروبية لحقوق الإنسان من أجل حماية الوظائف والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والعمال، بما في ذلك في سياق الخطط الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود، وقد نشرت هذه القائمة في آذار/مارس 2022⁽⁷⁾.

20 - واستهلت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً مشتركاً لتعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان متصللاً بأهداف التنمية المستدامة ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأربعة التي تقدم المفوضية تقارير عن التقدم المحرز بشأنها⁽⁸⁾. وواصلت المفوضية تعزيز تبادل الممارسات الجيدة بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات وقدمت الدعم من أجل توقيع مذكرات تفاهم بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة في الأردن، وألبانيا، وجمهورية مولدوفا، والفلبين، ومنغوليا بغية تفعيل توجيهات الأمم المتحدة في هذا المجال⁽⁹⁾.

2 - الحق في التنمية

21 - زادت المفوضية من جهودها الرامية إلى إعمال الحق في التنمية⁽¹⁰⁾. وركزت أنشطة الدعوة والتعاون والشراكات التي تضطلع بها على التعاون والتضامن الدوليين⁽¹¹⁾، وعلى التمويل والاستثمار المستدامين، وعلى إمكانية الحصول على العلوم، والطاقة المتجددة⁽¹²⁾، والتكنولوجيا السليمة بيئياً⁽¹³⁾، بما في ذلك الأبعاد المتصلة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في هذه القضايا. وعملت المفوضية أيضاً على إدماج الحق في التنمية في العمل المناخي والعمل في مجال التنوع البيولوجي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(6) الأردن، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبحرين، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنگال، وسيراليون، وشيلي، وغانا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكمبوديا، والكونغو، ولبنان، ومصر، والمغرب، ومنغوليا، وموريشيوس، وميانمار، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، والهند، فضلا عن منطقة المحيط الهادئ.

(7) متاحة عبر الرابط التالي: www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/ENHRI%20OHCHR%20Checklist%20on%20protecting%20jobs%20and%20workers%20and%20SMEs.pdf.

(8) تقدم المفوضية تقارير سنوية عن المؤشرات المتعلقة بالتميز والقتل وغيره من الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، والوفيات المتصلة بالنزاعات، والمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان.

(9) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/GuidanceNoteonApproachtoData.pdf.

(10) انظر www.ohchr.org/en/development و www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/21stSession.aspx.

(11) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/2022-05/greater-global-solidarity-right-development.pdf.

(12) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/2022-05/2022-05-22-Renewable-Energy.pdf.

(13) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/2022-05/2022-05-22-Environmentally-Sound-Technology.pdf.

22 - وفي آذار/مارس، نظمت المفوضية الاجتماع المعني بالتعاون المفيد للجميع الذي كلف به مجلس حقوق الإنسان في قراره 13/46⁽¹⁴⁾. وفي أيار/مايو، قدمت المفوضية الدعم لزيارة دراسية قامت بها آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية إلى المكسيك، ونظمت الدورة الثالثة والعشرين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية، الذي نظر في المشروع المنقح لاتفاقية الحق في التنمية. وإضافة إلى ذلك، شجعت المفوضية على إدراج الحق في التنمية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً.

3 - المؤسسات المالية الدولية

23 - عملت المفوضية في شراكة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وآلياتها المستقلة للمساءلة والمجتمع المدني من أجل تعزيز السياسات التنفيذية وإجراءات الانتقام وعمليات المساءلة في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وفي حزيران/يونيه، اختتمت المفوضية دراسة عن وضع معايير لسياسات الضمانات التي تتبعها مؤسسات تمويل التنمية وذلك من أجل دعم الحوارات المتعلقة بسياسات الضمانات الاجتماعية والبيئية.

24 - وواصلت المفوضية العمل مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية فيما يتعلق برصد المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان وآثار المشاريع الاستثمارية التي تدعمها مؤسسات تمويل التنمية في غواتيمالا وكولومبيا وهندوراس. وفي ضوء المفاوضات الجارية بين صندوق النقد الدولي وتونس، دعت المفوضية إلى أن تستند الإصلاحات الاقتصادية في البلد إلى نهج قائم على حقوق الإنسان، امتثالاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

4 - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

25 - واصلت المفوضية التفاعل مع السلطات والجهات المعنية صاحبة المصلحة لتعزيز إدماج حقوق الإنسان عند تقرير السياسات وسن القوانين في مجالات الصحة والحماية الاجتماعية والغذاء الكافي والمياه والمرافق الصحية والتعليم وتقديم المشورة بشأنها. فعلى سبيل المثال، عملت المفوضية مع الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني على الصعيد القطري في أذربيجان، والأردن، وأوكرانيا، والبحرين، وبربادوس، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وتشاد، وتيمور - ليشتي، والسلفادور، وصربيا، والصومال، وغواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيبال، وهندوراس. ودعت المفوضية إلى حصول الجميع وعلى قدم المساواة على اللقاءات المضادة لكوفيد-19 باعتبارها من المنافع العامة العالمية وإلى توفير التغطية الصحية الشاملة بوصفها عنصراً حيوياً من عناصر الحق في الصحة. وعملت المفوضية أيضاً مع فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها لتعزيز إدماج حقوق الإنسان في التصدي للأمراض غير المعدية. وقدمت المفوضية تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخمسين (A/HRC/50/53) يركز على الأهداف المتصلة بالعوامل

(14) انظر <https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/49session/Pages/Panel-discussions.aspx> (الاجتماع المعني بتعزيز التعاون التقني وبناء القدرات من أجل تعزيز وحماية حقوق الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة ومهمشة في إطار جهود التعافي المبذولة أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها).

التكنينية المجتمعية التي اعتمدها الجمعية العامة في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام 2030.

26 - وفي سياق أزمة الغذاء العالمية، بعثت المفوضة السامية والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية برسالة مفتوحة مشتركة إلى المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، حثا فيها الدول الأعضاء على مواصلة القواعد التجارية مع التزامات حقوق الإنسان من أجل دعم إعمال الحق في الغذاء الكافي للجميع.

27 - وفي إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، قادت المفوضية وضع خريطة طريق لإدماج حق الإنسان في المياه والصرف الصحي في سياق الجهود التي تبذلها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية لدعم التنفيذ المعجل للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن حصول الجميع على المياه ومرافق الصرف الصحي.

5 - الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

28 - ساعدت التوجيهات المقدمة من المفوضية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على تشكيل تصميم السياسات وممارساتها، ولا سيما في مجالي المساءلة والوصول إلى سبل الانتصاف، على النحو المبين في تقريرها عن مشروع المساءلة والانتصاف والإضافة المرفقة به (A/HRC/50/45) و (A/HRC/50/45/Add.1). وأوضحت أعمال المشورة والدعوة التي تضطلع بها المفوضية كيف يمكن موازنة مبادرات العناية الواجبة الإلزامية لحقوق الإنسان الأخيرة على نحو أفضل مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان⁽¹⁵⁾. وفي إطار المشروع المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في مجال التكنولوجيا، نظمت المفوضية مشاورات للخبراء وأعدت تقريرا (A/HRC/50/56) و (A/HRC/50/56/Add.1)، يبين قيمة المبادئ التوجيهية وتطبيقها العملي في منع ومكافحة الآثار السلبية المتصلة بشركات التكنولوجيا على حقوق الإنسان.

29 - وأدى عمل المفوضية على الصعيدين الإقليمي والوطني إلى تعزيز معرفة وفهم كيانات الأعمال التجارية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة للمبادئ التوجيهية، وزاد من جهود التنفيذ، بما في ذلك في الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبنما وبيرو وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس⁽¹⁶⁾. وإضافة إلى ذلك، دعمت المفوضية أربعة منتديات إقليمية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، دعا إلى عقدها الفريق العامل المعني بمؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان.

6 - البيئة وتغير المناخ وحقوق الإنسان

30 - عملت المفوضية عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفريق إدارة البيئة وشركاء آخرين للنهوض بحق الإنسان في بيئة صحية تتشبا مع جدول أعمالنا المشترك للأمين العام ونداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان. وفي 28 حزيران/يونيه، نظمت المفوضية حلقة نقاش في مجلس حقوق الإنسان بشأن تغير المناخ وآثاره على حقوق الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع

(15) انظر، على سبيل المثال، www.ohchr.org/sites/default/files/2022-05/eu-csddd-feedback-ohchr.pdf.

(16) انظر www.ohchr.org/en/business/bhr-africa و www.ohchr.org/en/business/joint-project-responsible-business-conduct-latin-america-and-caribbean.

هشة. وكان معروضا على الفريق أول تقرير للأمم العام من نوعه عن آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة (A/HRC/50/57).

جيم - السلام والأمن

1 - الدعم المقدم إلى بعثات السلام

31 - واصلت المفوضية تقديم الدعم الفني والاستراتيجي لعناصر حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة للسلام والبعثات السياسية الخاصة. وسعت المفوضية، من خلال مشاركتها الاستراتيجية مع أعضاء مجلس الأمن ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، إلى تعزيز مراعاة حقوق الإنسان في قرارات مجلس الأمن، فضلا عن دعم تنفيذ ولايات حقوق الإنسان في الميدان من خلال توفير التدريب والمساعدة التقنية وتنفيذ أطر الامتثال.

2 - أطر بذل العناية الواجبة والامتثال في مراعاة حقوق الإنسان

32 - دعمت المفوضية التنفيذ المتسق لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال اعتماد وتنفيذ الإجراءات ذات الصلة في إثيوبيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وبيلاروس، والجبل الأسود، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، وجورجيا، وسري لانكا، والسودان، وصربيا، والصومال، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، ومقدونيا الشمالية، وميانمار، ونيبال، وهندوراس، وكذلك في كوسوفو⁽¹⁷⁾. وفي إطار بعثات الأمم المتحدة، ركزت الجهود المتصلة بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على تحديد وتخفيف المخاطر السياسية ومخاطر الإضرار بالسمعة وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان والمرتبطة بدعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية وطنية.

33 - وفي شباط/فبراير 2022، بدأت المفوضية، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، مشروعاً لدعم تنفيذ إطار الامتثال للاتحاد الأفريقي، الذي يكفل تخطيط عمليات دعم السلام التي يقودها ويأذن بها الاتحاد الأفريقي وتنفيذها على نحو يمثل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومعايير السلوك والانضباط، مع حماية المدنيين في صلب تلك العمليات.

34 - وكفلت المفوضية أن تظل حقوق الإنسان أولوية في المواد التدريبية الإلزامية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في بعثات الأمم المتحدة. وعملا بقرار مجلس الأمن 2391 (2017)، واصلت المفوضية تقديم الدعم للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مما أسهم في التأهيل المهني والوضع العملي للقوة المشتركة من أجل حماية المدنيين وتحسين قدرة القوة المشتركة على تخفيف الضرر الذي يلحق بالمدنيين والتصدي له.

3 - الوقاية والإنذار المبكر والاستجابة في حالات الطوارئ

35 - عززت المفوضية قدرتها على إدارة المعلومات وتحليل البيانات من أجل توطيد قدراتها في مجالات الإنذار المبكر والوقاية والرصد والاستجابة. وعززت المفوضية عملها الوقائي من خلال تحسين التحليلات

(17) تُهَمَّ الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

المفتوحة المصدر، وتحسين تقييمات مصادر البيانات، وتعزيز القدرة التكنولوجية على استيعاب البيانات المستمدة من مختلف المصادر ومعالجتها وربطها. وإضافة إلى ذلك، واصلت المفوضية إدماج حقوق الإنسان في النظام القاري للإنذار المبكر التابع للاتحاد الأفريقي.

36 - وفي إثيوبيا، عملت المفوضية، بين شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2022، على تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على رصد مؤشرات الإنذار المبكر والإبلاغ عنها بغية منع النزاعات المجتمعية التي يمكن أن تتصاعد إلى تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان. وأنشئت في وقت لاحق شبكات محلية للإنذار المبكر وهي تعمل في ستة مواقع في جميع أنحاء البلد.

4 - بناء السلام

37 - عززت المفوضية عملها بدعم من صندوق بناء السلام. وحتى 30 حزيران/يونيه 2022، كان لدى المفوضية 22 مشروعاً جارياً يدعمها صندوق بناء السلام في جميع المناطق. ففي هندوراس، على سبيل المثال، وبدعم من صندوق بناء السلام، بدأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمفوضية مشروعاً لمنع وإدارة النزاعات الاجتماعية المتصلة بالوصول على الأراضي في مجتمعات الفلاحين والسكان الأصليين. وفي فيرغيزستان، نفذت المفوضية، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، مشروعاً يهدف إلى بناء السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي، شارك فيه 100 عضو من المجالس النسائية و 100 ممثل عن الشباب في أربعة مجتمعات محلية مستهدفة.

38 - وفي صربيا، ساهمت المفوضية في وضع خطة عمل فريق الأمم المتحدة القطري بشأن التماسك الاجتماعي وبناء الثقة، التي رسمت الخطوط العريضة للخطوات الاستراتيجية للأمم المتحدة لتحقيق المصالحة الإقليمية والتصدي لخطاب الكراهية في صربيا.

39 - وظلت المفوضية جزءاً من مبادرة الأمم المتحدة لتوطيد السلام في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وهندوراس، التي أسهمت في أنشطة مشتركة بين الوكالات في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات، ومنع نشوب النزاعات، وتشجيع الحوار.

5 - العنف الجنسي والجنساني، والاستغلال والانتهاك الجنسيان، والاتجار بالأشخاص، وما يتصل بذلك من استغلال

40 - واصلت المفوضية تعزيز قدرة المنظمات النسائية وأبرز الجهات صاحبة المصلحة على مكافحة العنف الجنسي والجنساني، والنقاضي الاستراتيجي بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، والتحقيق القائم على حقوق الإنسان في جرائم القتل بدافع جنساني في باراغواي، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البولييفارية)، وكوستاريكا، وكولومبيا، وليبيا، ومالي، والمكسيك، وهايتي، وهندوراس، وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة.

41 - وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ساهمت المفوضية في أعمال اللجنة المعنية بالمسائل الجنسانية التابعة للسلطة القضائية، بما في ذلك في الجهود الرامية إلى منع العنف السياسي وتعزيز حماية الأطفال من الزواج المبكر. وفي هايتي، أعدت المفوضية تحليلاً عن الحماية من العنف الجنسي ضد النساء والفتيات المتصل بإجرام العصابات في المناطق المهمشة في بورت - أو - برانس. وفي مالي، أطلقت

المفوضية مشروعاً سريع الأثر لدعم وتمكين 30 امرأة وفتاة مستضعفة معرضة للعنف الجنسي والجنساني أو ناجيات منه.

42 - وواصلت المفوضية إدماج حقوق الإنسان والنهج المراعية للمنظور الجنساني والمتمحورة حول الضحايا في شبكة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، بما في ذلك في التقييم المشترك لترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وفي كانون الثاني/يناير، أُلقت المفوضة السامية كلمة أمام المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن حماية المشاركة من خلال التصدي للعنف الذي يستهدف المرأة في عمليات السلام والأمن.

6 - العمل الإنساني

43 - واصلت المفوضية تعميم نهج قائم على حقوق الإنسان في السياقات الإنسانية، بما في ذلك ما يتعلق بجائحة كوفيد-19 في مناطق أفريقيا والأمريكيتين والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ. وفي مدغشقر، قَدّمت المفوضية الدعم لفريق الأمم المتحدة القطري من أجل إجراء تشخيص شامل قائم على حقوق الإنسان للدوافع الهيكلية لحالة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة الجنوبية من البلد.

44 - وواصلت المفوضية المشاركة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والمجموعة العالمية للحماية، والمجموعة الصحية العالمية، وفريق الأمم المتحدة لإدارة أزمة كوفيد-19. وساهمت في توجيه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العقوبات البيروقراطية والإدارية التي تعترض العمل الإنساني، واستعراض سياسة الحماية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتنفيذ نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان في سياق الأزمات.

45 - وفي عام 2022، واصلت المفوضية المشاركة في الأفرقة العاملة المعنية بالحماية ومجموعات الحماية ومع الأفرقة القطرية للعمل الإنساني ومنسقي الشؤون الإنسانية، على سبيل المثال في إثيوبيا، وأفغانستان، وأوكرانيا، وبوركينا فاسو، وجنوب السودان، والصومال، وموزامبيق، وهايتي، وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويشمل ذلك تعميم مراعاة مركزية الحماية في استجابات الأمم المتحدة في أفغانستان وفيما يتعلق بالنزاع في منطقة تيغراي في إثيوبيا وعنف العصابات في هايتي. وتقود المفوضية مجموعة الحماية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتشارك في قيادتها في هايتي.

46 - وشاركت المفوضية في عمليات التخطيط الإنساني، بما في ذلك دورة التخطيط الإنساني في 22 بلداً وفي منشور لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2022. وعزّز برنامج تدريبي نُفِّذ عبر الإنترنت لفائدة موظفي المفوضية قدرة المفوضية على المشاركة في العمل الإنساني، وقد شمل الدروس المستفادة من الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وعززت المفوضية ومنندى آسيا والمحيط الهادئ قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة على العمل الإنساني من خلال قيادة برنامج تدريبي تجريبي عبر الإنترنت.

دال - عدم التمييز

1 - العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

47 - عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/43 وتقرير المفوضية السامية عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي (A/HRC/47/53)، واصلت المفوضية اتخاذ إجراءات تستهدف إحداث تغيير تحويلي من أجل العدالة والمساواة العرقيتين، بما في ذلك عن طريق توجيه انتباه الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في محافل متعددة إلى التوصيات الـ 20 المقدمة في التقرير.

48 - وفي الجبل الأسود، قدمت المفوضية المشورة التقنية بشأن تنفيذ مشروع القانون المتعلق بحماية المساواة وحظر التمييز، و قدمت المشورة في بيرو بشأن وضع السياسة الوطنية للبيروفيين المنحدرين من أصل أفريقي (2020-2022). وفي جنوب أفريقيا، أنتجت المفوضية حملة على وسائل التواصل الاجتماعي وقدمت الدعم لإنتاج فيلم قصير لإحياء ذكرى مذبحه شاريفيل عام 1960.

49 - وأجريت مشاورات مع المجتمع المدني لتعيين خمسة أعضاء في المنتدى الدائم للمنحدرين من أصل أفريقي في آذار/مارس. ودعمت المفوضية فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي في زيارته القطريتين إلى البرتغال وسويسرا، وفي أيار/مايو 2022، عقد فريق الخبراء دورته العلنية الأولى التي كرست للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي.

2 - المهاجرون

50 - واصلت المفوضية تقديم التوجيه بشأن قضايا الهجرة وحقوق الإنسان. وأوفدت بعثات رصد إلى الحدود بين كولومبيا وبنما وإلى غامبيا، ودزيت موظفي الحدود في تايلند وموريتانيا وفي منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى تنظيم حلقات عمل بشأن تغير المناخ والهجرة وحقوق الإنسان في منطقة الساحل.

51 - وفي نيسان/أبريل، وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 12/47، عقدت المفوضية اجتماعاً لفريق معني بحقوق الإنسان للمهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشّة⁽¹⁸⁾. وفي أيار/مايو، نشرت المفوضية دراسة عن ممارسات القبول في 17 بلداً من بلدان آسيا والمحيط الهادئ⁽¹⁹⁾، وقدمت الدعم للمنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويسرت المفوضية، بالتعاون مع جامعة إسكس، إجراء مشاورات بشأن أثر التكنولوجيات الناشئة على حقوق المهاجرين على الحدود الدولية. وواصلت المفوضية بذل الجهود الرامية إلى تغيير السرديات الضارة من خلال حملتها المعنونة "نصرة المهاجرين" (#StandUp4Migrants).

(18) انظر www.ohchr.org/en/events/events/2022/interessional-panel-discussion-human-rights-migrants-vulnerable-situations-21.

(19) متاح عبر الرابط التالي: www.bangkok.ohchr.org/wp-content/uploads/2022/05/Pathways-to-migrant-protection.pdf.

3 - التمييز على أساس الانتماء إلى الشعوب الأصلية أو الأقليات

52 - قَدِّمَتِ المفوضية دليلاً أُعدته عن حماية حقوق الأقليات في التشريعات المناهضة للتمييز⁽²⁰⁾ خلال منتدى العدالة العالمي المعقود في أيار/مايو، وقدمت إرشادات لأصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك في الأرجنتين، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجامايكا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وكولومبيا، ومدغشقر.

53 - وفي سياق برامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية والأقليات، عيّنت المفوضية 30 من كبار الزملاء من 26 بلدا (14 امرأة و 16 رجلا) في مكاتب المفوضية في إطار برنامج للتعليم بملازمة الموظفين المتفرسين. وفي أيار/مايو 2022، وُسِّع نطاق البرنامج ليشمل مسارا يُعنى بالمسائل التقاطعية. وأتاح هذا النهج الجديد استقدام خمسة زملاء سابقين لتعيينهم من كبار الزملاء من الأقليات أو كبار الزملاء من السكان الأصليين (المسار المعنى بالمسائل التقاطعية) في مكاتب الأمم المتحدة الميدانية في جميع أنحاء العالم. ودعم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية مشاركة 20 ممثلا للشعوب الأصلية (12 امرأة و 8 رجال) من 19 بلدا في الدورة الحادية والعشرين للمنتدى الدائم المعنى بقضايا الشعوب الأصلية. وفي حزيران/يونيه، دعم الصندوق ثمانية ممثلين للشعوب الأصلية (أربعة رجال وأربع نساء) من ثمانية بلدان للمشاركة في المشاورات المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

4 - المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

54 - في المكسيك، ناصرت المفوضية وقدمت إرشادات بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك من أجل إلغاء تجريم الإجهاض. وفي باراغواي، نشرت المفوضية دليلاً لمكافحة القوالب النمطية الجنسانية من جانب السلطة القضائية وعززت قدرات الموظفين القضائيين. وفي السودان، عززت المفوضية قدرة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على التصدي للعنف ضد النساء والفتيات. وفي أمريكا الوسطى، واصلت المفوضية تعزيز قدرات المنظمات النسائية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على النقاضي الاستراتيجي بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

55 - وواصلت المفوضية تنفيذ برنامجها للاعتماد الجنساني من أجل تعزيز إدماج التحليل الجنساني في أعمال الرصد والإبلاغ والبرامج والدعوة. وحتى الآن، قَدِّمَ البرنامج الدعم لستة مواقع ميدانية تابعة للمفوضية ولأكثر من 240 موظفاً. واختير مكتبان من مكاتب المفوضية في غواتيمالا والجمهورية العربية السورية لإدماجهما في الجولة الثالثة من البرنامج.

5 - الأشخاص ذوو الإعاقة

56 - دعمت المفوضية تنظيم دورة بشأن الإدماج المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة في مؤتمر القمة العالمي للإعاقة في عام 2022. وفي آذار/مارس، طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 12/49، إلى المفوضة السامية أن تضع توجيهاً بشأن نظم الدعم.

57 - وفي أوكرانيا، والبرازيل، وجامايكا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وغواتيمالا، وملاوي، وموزامبيق، قدمت المفوضية المشورة بشأن إدماج المعايير الدولية في النظم القانونية المحلية وبشأن إمكانية النقاضي بشأنها. وفي إثيوبيا، دعمت المفوضية حواراً وطنياً بين النساء ذوات الإعاقة وسلطات الدولة. وفي تونس، نشرت المفوضية نسخة من تقرير هيئة الحقيقة والكرامة بطريقة براى.

(20) انظر www.ohchr.org/en/minorities/minority-rights-equality-and-anti-discrimination-law.

6 - الميل الجنسي والهوية الجنسانية والخصائص الجنسية

58 - واصلت المفوضية الدعوة إلى حقوق الإنسان للمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، من خلال مبادرة "أحرار ومتساوون"، وشاركت في أنشطة الدعوة المستهدفة، بما في ذلك بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة كراهية المثلية الجنسية ومغايرة الهوية الجنسانية وازدواجية الميل الجنسي. وقدمت المفوضية الدعم والمشورة للجهات الوطنية صاحبة المصلحة في البرازيل، وبيرو، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، والجمهورية الدومينيكية، وصربيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وكابو فيردي، وليبيريا، ومنغوليا، ونيبال. وفي أيار/مايو، أطلقت المفوضية دليلا لدعم المشاركة مع القطاع الخاص⁽²¹⁾ ومنصة إلكترونية للشركات لإجراء تقييم ذاتي للامتثال لمعايير السلوك في الأمم المتحدة للتعامل مع الأعمال التجارية في التصدي للتمييز ضد المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين⁽²²⁾.

7 - كبار السن

59 - في نيسان/أبريل، دعمت المفوضية الدورة الثانية عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة. وفي إطار عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة، 2020-2030، أصدرت المنظمة إرشادات بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية والشركاء⁽²³⁾. وساهمت المفوضية أيضا في الاستعراض والتقييم الرابع لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002.

8 - الأطفال والشباب

60 - واصلت المفوضية شراكتها مع مؤسسة التعليم فوق الجميع ومؤسسة صلتك ونظمت ست مشاورات إقليمية لوضع مجموعة أدوات بشأن حقوق الشباب وأنشأت مجلسا استشاريا للشباب. وفي أيار/مايو، شاركت المفوضية في عقد الحوار الإقليمي الآسيوي بشأن العدالة المناخية للأطفال والشباب والأجيال المقبلة. ودعمت المفوضية أيضا الدول الأعضاء بإسداء المشورة عملا بتقرير المفوضة السامية عن حقوق الطفل وجمع شمل الأسرة (A/HRC/49/31). وتتواصل المشاركة في وضع مذكرة توجيهية على نطاق الأمم المتحدة بشأن تعميم مراعاة حقوق الطفل.

9 - الأشخاص ذوو المهق

61 - ساهمت المفوضية في تقرير الأمين العام عن التحديات التي يواجهها المَهَق في مجال التنمية الاجتماعية (A/76/769) بإدراج النتائج والتوصيات المنبثقة عن بحثها بشأن أثر جائحة كوفيد-19. وفي مدغشقر، قدمت المفوضية الدعم لوزارة العدل في منع العنف والتصدي للتمييز ضد المَهَق، عن طريق المساعدة التقنية وإذكاء الوعي.

(21) انظر www.ohchr.org/en/publications/policy-and-methodological-publications/minding-corporate-gap-how-human-rights

(22) متاح عبر الرابط التالي: <https://lgbtiq.unglobalcompact.org/>

(23) انظر www.who.int/publications/i/item/9789240052550

هاء - المساءلة

1 - العدالة الانتقالية

62 - قَدِّمَتِ المفوضية المساعدة التقنية إلى مؤسسات الدولة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لدعم تصميم وتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية الشاملة للجميع والمحددة السياق والمتمحورة حول الضحايا، بما في ذلك في إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وبيرو، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسلفادور، وغامبيا، وغواتيمالا، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، والمكسيك، وملديف، تمشياً مع النهج الذي قدمته المفوضة السامية في تقريرها لعام 2022 إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/49/39).

63 - وفي بوركينا فاسو، تنفذ المفوضية مشروعاً لصندوق بناء السلام لدعم عملية المصالحة في البلد، وتدعو إلى امتثال هذه العملية تماماً للقواعد والمعايير الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بالعدالة الانتقالية. وفي كولومبيا، واصلت المفوضية تقديم المساعدة التقنية لتعزيز آليات العدالة الانتقالية التي تراعي الفوارق بين الجنسين. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعمت المفوضية إنشاء فريق عامل تابع للمجتمع المدني معني بالعدالة الانتقالية داخل اللجنة الوطنية المشتركة مكلف بإجراء مشاورات على مستوى المجتمع المحلي وإنشاء لجنة إقليمية للحقيقة والعدالة والمصالحة في منطقة كاساي. وفي غامبيا، تقوم المفوضية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتدريب الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في إطار مشروع العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان الذي يموله صندوق بناء السلام. وفي ملديف، دعمت المفوضية مكتب أمين المظالم المعني بالعدالة الانتقالية ودرّبت المحققين العاملين فيه. وفي تونس، دعمت المفوضية عمليات العدالة الانتقالية من خلال المشاركة مع المجتمع المدني ومنظمات الضحايا وقدمت الدعم التقني إلى الدائرة الجنائية المتخصصة. وفي الجمهورية العربية السورية، واصلت المفوضية العمل من أجل إنشاء آلية لمعالجة مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم، بما في ذلك من خلال تنفيذ قرار الجمعية العامة 228/76، ومن أجل تحقيق المساءلة استناداً إلى تحليلها الإحصائي للوفيات المتصلة بالنزاع.

2 - عقوبة الإعدام

64 - واصلت المفوضية الدعوة إلى اتخاذ خطوات نحو إلغاء عقوبة الإعدام، بما في ذلك في بابوا غينيا الجديدة، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وزامبيا، وسنغافورة، وغينيا الاستوائية، وليبيريا.

3 - مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف

65 - واصلت المفوضية الدعوة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف وقدمت المشورة التقنية بشأن السياسات والتشريعات الوطنية. وفي أيار/مايو، شاركت المفوضية في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومكافحة الإرهاب، وشاركت في تنظيم مناسبة جانبية عن التدابير القائمة على حقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب. وخاطبت المفوضية، للمرة الأولى، لجنة مكافحة الإرهاب في إحاطة مغلقة عقدت في أيار/مايو بشأن النهج الشاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب ودور المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة غير الحكومية. ولا تزال المفوضية تشارك بنشاط في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب والإطار العالمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة لرعايا البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات تحديد النطاق المشتركة في العراق وملديف.

4 - إقامة العدل وإنفاذ القانون

66 - واصلت المفوضية رصد مؤسسات الدولة وغيرها من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة وتدريبها وإسداء المشورة إليها لتعزيز المساءلة وتعزيز إقامة العدل وسيادة القانون في إكوادور، وأوروغواي، وبليز، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتشاد، وجمهورية كوريا، وجنوب السودان، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكمبوديا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمكسيك، وموريتانيا، والنيجر، وهايتي، وهندوراس. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، دعمت المفوضية مبادرة الإصلاح القضائي التي قادتها وزارة العدل، بما في ذلك مبادرة جبر الضرر. وفي بوروندي ومالي، قدمت المفوضية المشورة التقنية لتقنين قانون القضاء العسكري والسياسات المتصلة به. وفي إكوادور، قدمت المفوضية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المشورة التقنية لوضع سياسة جديدة للسجون، بما يشمل معالجة الاكتظاظ فيها. وفي إسواتيني، اشتركت المفوضية والقدرة الشرطة الدائمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إجراء تقييم لادارة الشرطة الوطنية دعماً لجهود الإصلاح. وفي كينيا، دعمت المفوضية وضع مبادئ توجيهية بشأن التحقيق في الانتهاكات التي يرتكبها الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين ومقاضاة مرتكبيها. وفي المكسيك، شجعت المفوضية على إنشاء آلية استثنائية لتحديد الهوية في الطب الشرعي لمعالجة التأخر في تحديد هوية أكثر من 52 000 رفات بشرية مجهولة الهوية. وفي جمهورية كوريا، دربت المفوضية موظفي وزارة العدل ووزارة التوحيد على توثيق الأدلة على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وحفظها. وفي بوروندي وهايتي وهندوراس وليبريا وجنوب السودان، واصلت المفوضية تقديم المشورة للسلطات بشأن ظروف الاحتجاز ورصد ظروف الاحتجاز.

67 - وواصلت المفوضية دعم عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بإنهاء التجارة في السلع المستخدمة في التعذيب، الذي صدر به تكليف من الجمعية العامة في قرارها 304/73، بما في ذلك في سياق اجتماعه الافتراضي الثالث المعقود في كانون الثاني/يناير 2022، ومشاورات الجهات صاحبة المصلحة. وسيقدم فريق الخبراء تقريره النهائي إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

5 - حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بالمخدرات

68 - تمشيا مع الموقف الموحد لمنظومة الأمم المتحدة لعام 2018 بشأن المسائل المتصلة بالمخدرات، واصلت المفوضية الدعوة إلى شطب استخدام المخدرات للاستخدام الشخصي من قائمة الجرائم ومعالجة اكتظاظ السجون. وواصلت المفوضية العمل مع لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة وشاركت في دورتها الخامسة والستين⁽²⁴⁾، وخلال هذه الدورة شاركت المفوضية في تنظيم حدث جانبي افتراضي بشأن موضوع "التدابير العملية لحظر الاحتجاز التعسفي في سياق تدابير مكافحة المخدرات"⁽²⁵⁾. وفي بيان أدلت به المفوضة السامية في منتدى براندنبورغ الثاني، المعقود في جنيف، دعت إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لوضع حقوق الإنسان في صميم السياسات وعمليات صنع القرار المتصلة بمشاكل المخدرات في العالم⁽²⁶⁾.

(24) انظر https://www.unodc.org/unodc/en/commissions/CND/session/65_Session_2022/65CND_Main.html للاطلاع على بيان المفوضية، انظر www.unodc.org/unodc/en/commissions/CND/session/65_Session_2022/general_debate_statements.html.

(25) انظر <https://cndblog.org/2022/03/practical-measures-for-the-prohibition-of-arbitrary-detention-in-the-context-of-drug-control-measures/>.

(26) انظر www.ohchr.org/en/statements/2022/06/aligning-drug-policies-human-rights.

واو - المشاركة

1 - تعزيز وحماية الحيز المدني والمشاركة الشعبية

69 - واصلت المفوضية دعم المدافعين عن حقوق الإنسان وشبكات المدافعين عنها، بما في ذلك في الجنوب الأفريقي ومنطقة المحيط الهادئ، حيث عملت مع شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في المحيط الهادئ ودعمت تصميم دورة جامعية كجزء من برنامجها للقيادة والحكم ودبلوم حقوق الإنسان. وساهمت المفوضية في النهوض بالحماية وتعزيز مشاركة المرأة وقيادتها خلال انتخابات عام 2022 في كينيا.

70 - وواصلت المفوضية توثيق التحديات التي تواجه المدافعين والصحفيين في جميع أنحاء العالم، سواء في شبكة الإنترنت أو خارجها. وبالتعاون مع شبكة أنسم للحقوق الرقمية، دربت المفوضية 200 مدافع عن الحقوق الرقمية وأمن الإنترنت.

71 - وتعاونت المفوضية مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تنظيم مشاورات مغلقة مع المدافعات عن حقوق الإنسان من منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشملت المناقشات الهجمات والأعمال الانتقامية، وأثرها على مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن وما يتصل بذلك من احتياجات واستراتيجيات للحماية.

72 - وفي سياق نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان وخطتنا المشتركة، واصلت المفوضية الدعوة إلى مشاركة المجتمع المدني على نحو أكثر شمولاً وأماناً في جميع عمليات الأمم المتحدة. ومن خلال دعم ولاية الأمانة العامة للمساعدة لحقوق الإنسان، واصلت المفوضية قيادة جهود الأمم المتحدة لمنع جميع هذه الأعمال ضد أولئك الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة والتصدي لها، بما في ذلك عن طريق العمل مع الدول الأعضاء وتقديم التوجيه إلى منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

73 - وفي شيلي، أعدت المفوضية مواد إعلامية عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بعملية استعراض الدستور. وقدمت تدريباً بشأن الحق في المشاركة لفائدة المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومجموعات الشباب في أوزبكستان وموريشيوس. وفي أيار/مايو 2022، عقدت المفوضية مشاورات عبر الإنترنت مع نشطاء المجتمع المدني المنحدرين من أصل أفريقي، تبادل فيها المشاركون الخبرات بشأن مشاركتهم في تصميم وتنفيذ وتقييم القوانين والسياسات والبرامج والعمليات، وأثر تمثيلهم الناقص في مؤسسات الدولة وغيرها من القطاعات.

2 - الفضاء الرقمي

74 - في إطار تنفيذ خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي التي وضعها الأمين العام ونداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان، واصلت المفوضية وضع توجيهات لكيانات الأمم المتحدة بشأن العناية الواجبة بحقوق الإنسان وأثر التكنولوجيا الرقمية. وكثفت المفوضية دعوتها إلى إدارة المحتوى على الإنترنت استناداً إلى الحقوق من خلال المشاركة المباشرة مع الدول الأعضاء وشركات التكنولوجيا والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بما في ذلك على أساس تقرير المفوضة السامية عن أثر حجب الإنترنت على حقوق الإنسان (A/HRC/50/55).

75 - وقدمت المفوضية المشورة بشأن معايير ومبادئ حقوق الإنسان أثناء التفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة جرائم السيبرانية في اللجنة الأولى للجمعية العامة، ودعت إلى وضع لوائح تنظيمية لبرامج التجسس الحاسوبي وحظر بيعها وتصديرها ووقفهما اختياريًا⁽²⁷⁾.

3 - العمليات الانتخابية

76 - رصدت المفوضية حقوق الإنسان ونفذت أنشطة دعوة ذات صلة بحقوق الإنسان في سياق العمليات الانتخابية، بما في ذلك في إكوادور، وزامبيا، وشيلي، وغامبيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكولومبيا، والكونغو، والمكسيك، وهندوراس. وقدمت المفوضية أيضا المساعدة التقنية إلى مؤسسات الدولة والمجتمع المدني بشأن الإنذار المبكر والرصد. وفي هندوراس، نفذت المفوضية استراتيجيات رصد مع التركيز على الإنذار المبكر والوقاية. ونشرت المفوضية نسخة جديدة من كتيبها عن حقوق الإنسان والانتخابات.

4 - تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية

77 - واصلت المفوضية تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إثيوبيا، والأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وبنما، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والجزائر، ورواندا، والسلفادور، وسيراليون، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكولومبيا، وليبيريا، وليسوتو، والمغرب، والنيجر، ونيجيريا. وقدمت المشورة القانونية لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمتثل للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) في إسواتيني، وجزر البهاما، وسان تومي وبرينسيبي، وكمبوديا، والكويت، ولإصلاح الإطار التشريعي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في قيرغيزستان.

5 - التثقيف في مجال حقوق الإنسان

78 - واصلت المفوضية الاضطلاع بأنشطة تدريبية وتعليمية بالتعاون مع الجامعات والمعاهد، بما في ذلك في ليبيريا والمكسيك والنيجر. وواصلت المفوضية أيضا تقديم المساعدة في تنفيذ المرحلة الرابعة (2020-2024) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، مع التركيز على الشباب، ودعمت منتدى التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان التابع لمجلس حقوق الإنسان في مناسبة جانبية بشأن تقييم التقدم المحرز في التنفيذ الوطني للبرنامج العالمي. وفي شباط/فبراير 2022، اشتركت المفوضية مع مركز إكويتاس الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في نشر دليل عن الممارسات الجيدة في برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان⁽²⁸⁾.

(27) انظر - www.ohchr.org/en/statements/2021/09/committee-legal-affairs-and-human-rights-parliamentary-assembly-council-europe.

(28) متاح عبر الرابط التالي: - www.ohchr.org/en/publications/training-and-education-publications/bridging-our-diversities-compedium-good-practices.

الفصل الثالث

التنظيم والإدارة

79 - تحسن التنوع الجنساني والجغرافي في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حيث بلغ التكافؤ العام بين الجنسين 58 في المائة من النساء بالنسبة للموظفين الدائمين من الفئة الفنية، بينما تتواصل الجهود الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الإدارة العليا (45 في المائة من النساء). وتحقق الجهود المتواصلة المبذولة لتعيين موظفين من المجموعات الإقليمية الأقل تمثيلاً والدول الأعضاء غير الممثلة/الممثلة تمثيلاً ناقصاً نتائج إيجابية. وفي هذا الصدد، اجتذبت وظائف الجامعة العالمية والشباب من متطوعي الأمم المتحدة في المفوضية الحائزة على جائزة الأمين العام مواهب شابة ومنتوعة بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للفنيين الشباب. ويجري إنجاز عملية خاصة لملء القوائم مخصصة للتعيين بتعيين الموظفين وزيادة تنوع المرشحين الموافق عليهم مسبقاً لشغل وظائف من الفئة الفنية. ويجري الآن تسهيل الوصول المحسن إلى التوجيه والتعلم الموجه ذاتياً والتدريب المهني من خلال فريق دعم مهني مخصص.

80 - ونتيجة لانخفاض عدد رحلات السفر وزيادة عدد المؤتمرات الافتراضية، تتوقع المفوضية خفض بصمتها الكربونية لعام 2022 بأكثر من 50 في المائة مقارنة بعام 2019.

81 - واستهلت المفوضية مشروعاً للرقمنة على نطاق المفوضية وواصلت بناء كفاءات داخلية في مجال الأمن السيبراني لمواجهة التهديدات الرقمية. وواصلت المفوضية تنسيق العمليات المؤسسية المشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لترشيد استخدام الموارد.

الاستنتاجات

82 - تتصَدَّر الأزمة الجيوسياسية الحالية التهديدات العالمية الرئيسية الأخرى التي لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ. وتستدعي جائحة كوفيد-19 المستمرة، بما في ذلك طفرات متحور أوميكرون، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وعدم الاستقرار المالي، وانعدام الأمن المائي وأمن الطاقة والأمن الغذائي، تكثيف الجهود الرامية إلى بناء مجتمعات قادرة على التكيف وقائمة على حقوق الإنسان من أجل الصمود في وجه هذه الأزمات والأزمات المقبلة.

83 - وفي الوقت نفسه، تضع الآثار الاقتصادية الكبيرة للجائحة مقترنة بالعواقب العالمية للنزاعات الجارية، بما في ذلك في أوكرانيا، عقبات كبيرة تعترض القدرة على المضي قدما في مواجهة هذه التحديات الملحة.

84 - فالتحديات العالمية تتطلب حلولاً عالمية. وفي ظل النظام المتعدد الأطراف الذي يشهده اليوم استقطاباً متزايداً، يجب التعجيل ببذل الجهود المشتركة للدفاع عن الركائز التي أنشئت الأمم المتحدة على أساسها. ويشمل ذلك بذل جهود في مجال حقوق الإنسان العالمية، والتسوية السلمية للنزاعات، وفقاً لمبادئ العدالة والقانون الدولي، والتعاون والتضامن الدوليين. وهذا هو الاتجاه الذي حدده الأمين العام في خطتنا المشتركة والنداء للعمل من أجل حقوق الإنسان.

85 - ويستدعي الاستثمار في حقوق الإنسان إرادة سياسية وجهوداً مكثفة لذلك، ستواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان التشجيع على بذلها واستدامتها. وستواصل المفوضية، من خلال وجودها القطري والإقليمي ومن خلال دعم آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، تعزيز المشاركة والحوار بشأن حقوق الإنسان في جميع البلدان ومع جميع الجهات صاحبة المصلحة.

86 - ولجميع آليات حقوق الإنسان قيمة متأصلة في مجالي الوقاية والإنذار المبكر وقدرات تحتاج إلى أن يستفاد منها على نحو كامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، تحتاج هذه الآليات إلى موارد كافية لتنفيذ الولايات التي أسندتها إليها الدول الأعضاء. وبالموافقة على جدول زمني مدته ثماني سنوات يمكن التنبؤ به يتضمن استعراضات كاملة لامتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ستحتاج الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الآن إلى الدعم لكي تتمكن من وضع ذلك الجدول الزمني موضع التنفيذ. وينطوي هذا على توفير الدعم المعنوي والسياسي والمالي. ونحث الدول الأعضاء على الاستجابة بشكل إيجابي.

87 - وتواجه المفوضية عبء عمل متزايداً وتستجيب لهذه الطلبات بأكثر قدر ممكن من الفعالية، رغم محدودية المستمرة في الموارد. وتواصل المفوضية تقييم عملها وإعادة تقييمه بهدف تحقيق نتائج في مجال حقوق الإنسان يكون لها أثر حقيقي في الحياة اليومية للشعوب. وفي هذا الصدد، حافظت المفوضية، من خلال تمديد خطة إدارة مكاتبها حتى عام 2023، على توجيهها الاستراتيجي العام، مع التركيز بشكل إضافي على المجالات ذات الأهمية الخاصة. وشمل ذلك التصدي لأوجه عدم المساواة، والاستفادة من البيانات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

88 - ولا يزال عمل المفوضية الرامي إلى ضمان إدماج حقوق الإنسان إدماجاً كاملاً في جهود الوقاية من الجوائح والتأهب لها والتصدي لها والتعافي منها أمراً أساسياً. وتستحق المشاركة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحفاظ على الحيز المدني في شبكة الإنترنت وخارجها، والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، تركيزاً واهتماماً خاصين. وبما أن الجائحة قد أدت إلى انتكاسة المساواة بين الجنسين ودفع المهمشين بالفعل إلى مزيد من التخلف عن الركب، ستواصل المفوضية تكثيف عملها من أجل تعزيز حماية حقوق المرأة، وتفعيل الحق في التنمية، وتسريع التقدم في تحقيق خطة عام 2030.

89 - وتقدر المفوضة السامية ثقة الدول الأعضاء ودعمها لعمل المفوضية. فالاستثمار في حقوق الإنسان استثمار في مستقبل مشترك مزدهر وسلمي وفي إيجاد حلول للتحديات المعقدة التي نواجهها اليوم. بيد أن هذه الولاية الفريدة لا تزال تعاني من نقص الموارد. وتشجع المفوضة السامية الدول الأعضاء على الاعتراف بأهمية هذا العمل من خلال تخصيص موارد تتناسب مع التحديات ومن خلال تقديم الدعم المستمر للمفوضية.

